



نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في العراق

أ.د. كريم سالم حسين



عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة

٢٠٣٠ في العراق

أ.د. كريم سالم حسين*

المقدمة:

يعدُّ موضوع التنمية المستدامة من أكثر الموضوعات المعاصرة إثارةً للجدل والنقاش، وبدأ يستحوذ خلال العقدین الماضیین على اهتمام العالم، فعقدت القمم والمنتديات العالمية، ووضعت استراتيجيات، ورسمت سياسات، ونفذت عدّة برامج تنموية.

فالاستدامة فلسفة لرؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية، ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية، واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة البيئة، وتمكين الجيل الحالي، وتحسين حياته، وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة.

وتأتي خطة التنمية المستدامة في العراق للعام ٢٠٣٠ لاستكمال مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية، وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، وهي خطة طموحة شاملة لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والأهمية، وتضم أهدافاً وغايات عالمية تشمل العالم أجمع ببلدانه المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي متكاملة غير قابلة للتجزئة، وتُحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وتقوم على إحداث تحولٍ خالٍ من الفقر والجوع والمرض والعوز، بعالم يسود أرجاءه كافة احترامٌ لحقوق الإنسان، وكرامته، وسيادة القانون، والعدالة، وعدم التمييز؛ وانطلاقاً من أهمية التخطيط في بناء المجتمعات، ووضع حلول واقعية للتحديات؛ فنحن بحاجة ماسة إلى رؤية استراتيجية متكاملة تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يشارك في إعدادها القطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديميين فضلاً عن ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة؛ كي تكون خارطة طريق في مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في العراق، ولاسيما أن العراق ما يزال يخطو بخطوات

* جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

بطيئة في سعيه الحثيث نحو تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة، وأن واقع الحال يشير إلى وجود عوائق وتحديات أوجدتها ظروف مختلفة كانت سبباً وراء تراجع المؤشرات الخاصة بهذه التنمية؛ وعليه تأتي هذه الورقة لتحديد مسار هذه الاستراتيجية من حيث الرؤية والأهداف والمحاور أولاً، ومن ثم تحديد السبل والإجراءات الكفيلة بإنجاز محور التنمية الاقتصادية والنمو برؤية مستقبلية ثانياً؛ لأهميته وارتباطاته الوثيقة بالمحاور الأخرى بعد التعرف على واقع حال مؤشرات الاستدامة في العراق؛ وفي ضوء ذلك قُسمت الدراسة على عدة مباحث:

المبحث الأول: التنمية المستدامة .. المفهوم والأبعاد.

المبحث الثاني: متطلبات التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة في العراق .. الواقع والتحديات.

المبحث الرابع: الاستدامة في إطار التنمية .. رؤية مستقبلية.

الخاتمة.

المبحث الأول: التنمية المستدامة .. المفهوم والأبعاد

يعدُّ موضوع التنمية من أكثر الموضوعات المعاصرة إثارة للجدل والنقاش، وقد بدأ ذلك بنحو واضح بعد الحرب العالمية الثانية، وقد وُضعت استراتيجيات للتنمية، ورُسمت سياسات، ونُفذت برامج تنموية مختلفة من أجلها.

ويعدُّ مفهوم التنمية المستدامة Sustainable development من المفاهيم المستحدثة بالنسبة لإطار العمل البيئي في مختلف الدول؛ ويرجع ذلك إلى أن الاهتمام بقضايا البيئة كان منصباً في بادئ الأمر على الحد من التلوث البيئي بأنواعه المختلفة؛ فقد أدى إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد الزيادة في استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المستدامة حيث بدأ هذا المفهوم بالظهور واضحاً وجلياً في الأدبيات التنموية الدولية منذ سبعينيات القرن العشرين، ويعزى ذلك إلى تزايد الوعي البيئي ونتيجة للاهتمام الذي أثارته تقارير نادي روما الشهير في السبعينيات، ونتائج مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ حول البيئة البشرية في السويد حول ضرورة الحفاظ الموارد الطبيعية والبيئة، التي أسفرت عن الإعلان لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)^(١).

إلا أن الصراع بين البيئة والتنمية استمر؛ حتى أصدر مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في أواخر السبعينيات من القرن الماضي تقرير مستقبلنا المشترك (our common future) أو ما يعرف بتقرير (بورنولاند) رئيسة وزراء النرويج آنذاك؛ وهو ثمرة عمل دام ثلاث سنوات، إذ كان صدور هذا الكتاب بمناسبة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة فهو يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر من أفراد، أو مؤسسات وحكومات، وأشار إلى أن كل الأنماط التنموية السائدة هي أنماط مختلفة اقتصادياً، وأنها لا تحقق شرط الاستدامة، حتى وإن كانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر لكنها عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل؛ لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه، وقد أفضى ذلك إلى انعقاد أول قمة بيئية عالمية من نوعها هي قمة الأرض في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، وهذا يعد جهداً ذا أهمية كبيرة فقد حضرته (١٦٨) دولة^(٢)، وأشار المبدأ الرابع الذي أقرته القمة إلى أن من شروط تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية على رأس عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بالتنمية بمعزل عنها، وفي هذا إشارة إلى الحاجة التنموية والبيئية للأجيال

الحاضرة والمستقبلية؛ لذا فإن انبثاق مفهوم التنمية المستدامة في الفكر التنموي الحديث هو بمنزلة تصالح بين عالمين تجاهل أحدهما الآخر لمدة طويلة، الأول يتمثل بالتنمية والثاني بالبيئة^(٣)، فضلاً عن ظهور فلسفة جديدة تأخذ بالحسبان محدودية الموارد البيئية الطبيعية، وتحديد قدرة الأرض على تحمل أجهاد الاستنزاف من ناحية، والتلوث والتدهور من الناحية الأخرى. وعلى الرغم من الهالة الإعلامية الكبيرة التي أعطيت لهذا المؤتمر إلا أن النتائج المحسوسة القاضية بحماية الطبيعة، ومعالجة المشكلات المتعددة كانت خجولة جداً، وبعد انقضاء عشر سنوات على هذا المؤتمر انعقدت مؤتمر قمة الأرض الثانية في جوهانسبرغ في آب عام ٢٠٠٢ والتي كان محورها مفهوم التنمية المستدامة وحضرها ممثلون عن أكثر من (١٦٠) بلداً؛ بهدف إزالة التناقضات بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة إلا أن النتائج جاءت محيية للأمال وينتهي إلى الفشل في حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض الأولى عام ١٩٩٢ وما يزال الجدل مستمراً لغاية الآن، وفي الوقت الحاضر تهيمن الاعتبارات الاقتصادية على أجندة الاستدامة الدولية والوطنية على حد سواء؛ مما يجعل مسألة حماية البيئة تمثل موقفاً هامشياً.

إن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الصعبة والمراوغة وقد عرفت بطرق مختلفة جداً ويشار في هذا السياق إلى أن (Fowke and prasad) قد أورد أكثر من ثمانين تعريفاً مختلفاً، وفي الغالب متنافساً، وأحياناً متناقضاً لهذا المفهوم^(٤)، وسنورد في الورقة بعضاً من هذه المفاهيم، فقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ مصطلح التنمية المستدامة على أنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية"^(٥)، بحيث يتحقق توازن في الحاجات التنموية والبيئية على نحو متساوٍ لأجيال الحاضر والمستقبل.

أما باربير وماركاندا (Barbier and Markndya) فقد عرفها على أنها (ذلك المستوى من الأنشطة الاقتصادية التي تحافظ على مستوى النوعية البيئية على وفق تطابق أهداف السياسة النوعية للبيئة مع كل أفكار الاستدامة، وتكون الزيادة في صافي المنفعة للتنمية الاقتصادية أساساً لصيانة الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مدى الزمن)^(٦).

وجاء تعريفها في قاموس (webester) بأنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستخدامها أو تدميرها جزئياً أو كلياً. وعرفها وليم رولكزهاوس (w.Ruchekhaus) -مدير حماية البيئة الأمريكية- بأنها تلك العملية التي تقرّ بضرورة تحقيق نحو اقتصادي يتلاءم مع

القدرات البيئية وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات تكاملية وليست متناقضة^(٧).

ويشير تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢ والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة حاول توضيح الخلط من خلال إجراء مسح شامل إلى أهم التعريفات، واستطاع حصر (٢٠) تعريفاً واسع التداول للتنمية المستدامة، ويقول التقرير إن القاسم المشترك في هذه المفاهيم هو أن التنمية كي تكون مستدامة يجب تحقيق ما يأتي^(٨):

- أولاً: ألا تتجاهل التنمية الضوابط والمحددات البيئية.

- ثانياً: ألا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها.

- ثالثاً: تطور الموارد البشرية.

- رابعاً: تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة.

إن كل المفاهيم المذكورة آنفاً وغيرها تؤكد العلاقة بين التنمية والبيئة، إلا أن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشاراً ذلك الوارد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ برئاسة برونديتلاند التي عرفت التنمية المستدامة بأنها «تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها»^(٩).

فالتنمية المستدامة على وفق هذا التعريف تتيح إضافة بعدين جديدين للتنمية، هما:^(١٠)

- البعد النوعي لمفهوم التنمية: ليشمل النوعية البيئية (Environment Quality) وعلاقتها بنوعية الحياة (Quality of life).

- البعد الزمني: ليشمل التنمية على المدى البعيد (الأجيال القادمة) استناداً للأساس المستدام (Sustainable Base).

إن أيسر تمثيل لمفهوم التنمية المستدامة يتم من خلال وجود منظومتين أساسيتين هي:

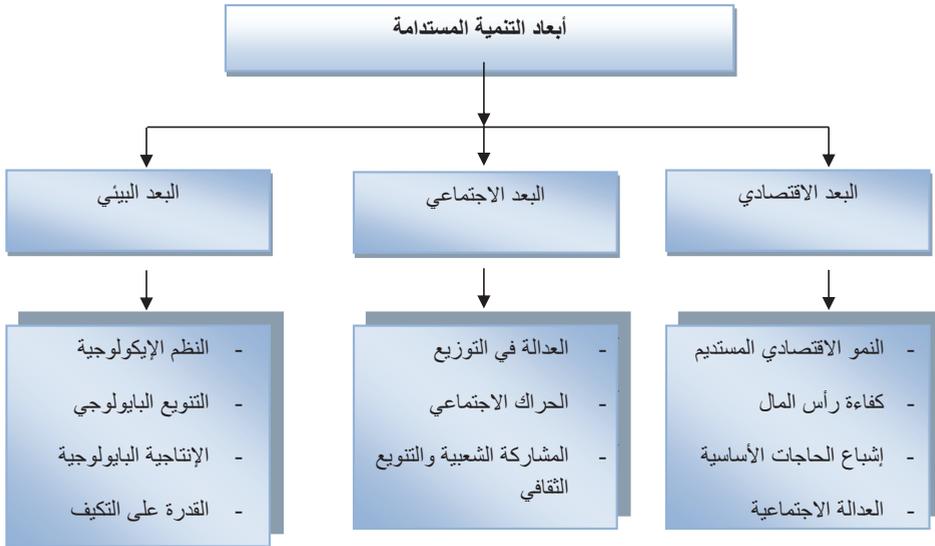
- منظومة البيئة الاجتماعية والاقتصادية (Socio - Economic Env. system).

- منظومة البيئة الطبيعية (Natural Env. System).

إن هاتين المنظومتين غير منفصلتين عن بعضهما؛ لوجود علاقات التفاعل المتبادل بينهما، فالأولى تتمثل أهدافها بتلبية الحاجات الأساسية للإنسان، وتحسين مستوى الدخل والخدمات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين المشاركة. في حين تضمن أهداف المنظومة الثانية الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعظيم الإنتاجية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين نوعية مكونات البيئة الطبيعية؛ والجدير بالذكر أن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة فيما بينها وكل منها يتكون من مجموعة من العناصر كما مبين في الشكل رقم (١):

شكل (١)

أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها



المصدر: د. مطاينوس مخول، ود. عدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص: ٣٩.

المبحث الثاني: متطلبات التنمية المستدامة

على الرغم من التباين في مفاهيم التنمية المستدامة فإن مضمونها هو الترشيد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها، فهي أيضاً تتضمن الحكمة في استخدام الموارد التي لا تتجدد بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة منها، وتتطلب التنمية المستدامة أيضاً استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطيء؛ لضمان انتقال سلس وتدرجي إلى مصادر الطاقة المتجددة.

ويحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي: الأبعاد الاقتصادية، والبشرية، والبيئية، والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر؛ وعليه يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يأتي^(١):

- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع.
 - سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك.
 - التنمية الاقتصادية الرشيدة.
 - الحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي الخاص بها.
 - الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية (التبادل المعرفي).
 - حصر الثروات الطبيعية الموجودة وترشيد استخدامها.
 - الحكمة في استغلال الموارد المتاحة.
 - النهوض بالمجتمع، وبناء مجتمع قائم على المعرفة.
- وتمثل هذه المتطلبات الإطار العام لعملية التنمية المستدامة، ويلزم تفسيرها على وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية.

إن التنمية المستدامة هي تنمية تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستقرار والتواصل التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها؛ الأمر الذي

أدى إلى وجود ارتباط متبادل بين التقدم الاقتصادي وحماية البيئة، وأصبحت الحماية البيئية والتنمية المستدامة من أكبر تحديات القرن الحالي؛ لذا فإن مثلث التنمية يقوم على محاور أساسية تمثل متطلبات التنمية^(١٢).

- التنمية الاجتماعية.

- التنمية الاقتصادية.

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة.

فالمحور الأول: يقصد به علاقة الطبيعة بالبشر والنهوض برفاهية الأفراد، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة الشعوب في صنع القرار؛ ومن متطلبات تحقيق ذلك ما يأتي:

- توفير الطعام والسكن المناسب والعناية الصحيحة للجميع.

- التعليم للجميع.

- التأكد من أن الأجيال القادمة سوف تلقي حظها من الموارد.

- على المجتمعات التخطيط السليم وعدم إهدار الموارد.

والمحور الثاني: يعني استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبأكثر كفاءة ممكن؛ لتلبية احتياجات الأفراد في شتى أنحاء العالم ولاسيما ذوي الدخل المحدود؛ للوصول إلى مبدأ زيادة رفاهية المجتمع، ومن متطلبات تحقيق ذلك ما يأتي:

- دفع أجور كافية للحد الأدنى من الرفاهية لكل عامل.

- عدالة توزيع الموارد وكفاءتها؛ لغرض سد احتياجات الناس.

- تدوير الأموال بين الناس لأقصى حد ممكن.

- كفاءة الإنتاجية في أسواق العمل وتقليل النفائات.

أما المحور الثالث: فيقصد به الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبايولوجية، وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها ومن متطلبات تحقيق ذلك ما يأتي:

- استخدام الموارد غير المتجددة يجب أن يكون مدفوع الأجر لغرض زيادة الموارد المتجددة.
 - ينبغي ألا يزيد معدل استهلاك الموارد المتجددة على استبدالها بمواد متجددة.
 - يجب ألا يزيد معدل استهلاك الموارد غير المتجددة على استبدالها بمواد متجددة.
 - لا يزيد معدل التلوث على قدرة البيئة للتعامل مع هذا التلوث.
 - معدل إنتاج المواد غير العضوية لا يزيد على قدرة الطبيعة على تحليلها.
- وباختصار فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب ثلاثة مجالات رئيسية:

١. تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة.

٢. المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة.

٣. تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة في العراق .. الواقع والتحديات

لا يخفى على الجميع أن العراق ما زال يخطو خطواته الأولى في سعيه نحو تنفيذ متطلبات التنمية البشرية المستدامة، وأن واقع الحال يشير إلى وجود عوائق أوجدتها ظروف مختلفة كانت سبباً وراء تراجع المؤشرات الخاصة بهذه التنمية، ولاسيما مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديدًا بعد منتصف عام ٢٠١٤ حيث انهارت أسعار النفط الخام، وانعكاساته السلبية على الموازنة العامة من جهة، وما تعرض له البلد من اضطرابات وصراعات مستمرة من قبل «داعش» الإرهابي أدى إلى زيادة أعداد النازحين واللاجئين من جهة أخرى، وقبل الخوض في أهم التحديات التي تواجه عملية الاستدامة لا بد من الإشارة إلى واقع التنمية المستدامة وأهم مؤشراتها.

أولاً: واقع التنمية المستدامة في العراق:

تعرض الاقتصاد العراقي لعدة صدمات وأزمات طويلة العقود الأربعة الماضية، ولم يكن لديه القدرة لمواجهة تلك الصدمات والأزمات على الرغم مما يمتلكه من موارد مادية وبشرية، كرسد مفهوم أحادية الاقتصاد وجعلته يتسم بكونه ذات طابع ريعي بامتياز؛ وهذا يدل على عمق وحدة الاختلالات الهيكلية في العديد من مفاصل الاقتصاد. ونظراً لصعوبة الإحاطة بجميع مؤشرات التنمية المستدامة سيتم التركيز على أهم هذه المؤشرات:

١. المؤشرات الاقتصادية:

أ. مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، إذ ارتفع عن (٢) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٥,٣٢٠) مليون دينار عام ٢٠١٠ ثم بلغ أعلى مستوى له عام ٢٠١٣ بمعدل (٧,٨) مليون دينار ثم انخفض إلى (٧,١) مليون دينار عام ٢٠١٤ (٥,٢) مليون دينار، عام ٢٠١٥ كما هو موضح في الجدول (١).

جدول (١)

بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

السنة المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
معدل نصيب الفرد من GDP	٢	٢,٦	٣,٣	٣,٨	٥,١	٤,٤	٥,٣	٦,٥	٧,٤	٧,٨	٧,١	٥,١
نسبة الاستثمار من GDP	٧,٥	١٩,١	٢١,٠	٣٦,٠	١٠,٨	١٢,٢	١٩,٢	١٥,٣	١٧,٦	٢٦,٦		
نسبة الصادرات إلى الاستيرادات	٠,٨٧	٠,٨٨	١,٣٢	١,٦	١,٦	١,٠٠٢	١,١٥	١,٦	١,٦٢			
معدل البطالة	٢٦,٨	١٧,٩	١٧,٥	١١,٧	١٥,٣	١١,١	١١,٩					

المصدر:

١. الجهاز المركزي للإحصاء مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة.
٢. الجهاز المركزي للإحصاء مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق. بغداد/٢٠١١، ص: ٧٦.
٣. الجهاز المركزي للإحصاء الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥ صفحات مختلفة.

ويعود هذا الانخفاض إلى تدهور أسعار النفط الخام بعد منتصف عام ٢٠١٤، ويصنف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥ العراق ضمن الدول ذات الدخل الفردي المتوسط^(١٣).

ب. نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

ما زالت الاستثمارات الحكومية تهيمن على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار، وهذه الاستثمارات تعتمد كلياً على العوائد النفطية التي تحتل المصدر الرئيس لإيرادات الدولة التي تفوق نسبة ٩٣٪؛ وبالتالي فإن هذا المؤشر شهد التقلبات تبعاً للتطورات في السوق النفطية ولاسيما من

ناحية أسعار النفط الخام، وهذه النسبة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤ البالغة (٩١٪) بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول العربية الأخرى، التي وصلت إلى ما يقارب (٣٠٪) في الأردن والإمارات، وتجاوزت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت أكثر من (٢٥٪) على مستوى الدول العربية^(٤)، على الرغم من حاجة الاقتصاد لزيادة ما يخصص للاستثمار من أجل عملية الإعمار والبناء.

ج. نسبة الصادرات إلى الواردات:

يعكس هذا المؤشر الميزان التجاري للسلع والخدمات التي يقوم البلد بتصديرها واستيرادها، وتشير الأرقام الواردة في الجدول (١) إلى أن صادرات السلع والخدمات التي يشكل النفط نسبة (٩٨٪) منها تفوق الاستيرادات من السلع والخدمات طيلة المدة ٢٠٠٤-٢٠١٥، وهو مؤشر يعكس قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي.

٢. المؤشرات الاجتماعية:

أ. النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني:

تشير البيانات إلى أن نسبة السكان دون خط الفقر الوطني بلغت (٢٢,٩٪) في عام ٢٠٠٧، وهذه النسبة مرتفعة جداً في بلد يمتاز بالكثير من الموارد الطبيعية والبشرية، وتتفاوت هذه النسبة من محافظة لأخرى إذ سجلت محافظة المثنى أعلى نسبة بلغت (٤٤٪) بينما كانت أدنى نسبة في محافظتي أربيل والسليمانية بواقع (٣٪).

وانخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١٢ إلى (١٨٪)، وكانت حصة الريف منها (٣٠,٧٪). أما على مستوى المحافظات فلم تتغير الصورة إذ ما زالت محافظة المثنى تحتل الأولوية وبواقع (٥٢,٥٪)، وكذلك محافظة القادسية بنسبة (٤٤,١٪). أما محافظات إقليم كردستان، فقد حققت أدنى نسبة مئوية بلغت (٢٪) في محافظة السليمانية، و(٣,٦٪) في محافظة أربيل كما هو واضح في الجدول (٢).

ونتيجة الأحداث الأمنية التي شهدتها البلد بعد حزيران ٢٠١٤ والتدهور الحاصل في أسعار النفط الخام وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، أدت إلى تفاقم مستوى الفقر، وتعود النسبة إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠١٢ وبمقدار (٢٢,٥٪).

جدول (٢)

نسبة السكان دون خط الفقر الوطني

السنوات	حضر %	ريف %	المجموع %
٢٠٠٧	١٦,١	٣٩,٣	٢٢,٩
٢٠١٢	١٣,٥	٣٠,٧	١٨,٠
٢٠١٤	-	-	٢٢,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات البيئية والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ٢٠١، ص: ١٣.
- الجهاز المركزي للإحصاء، الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥.

ب. معدل البطالة:

يلاحظ أن معدلات البطالة انخفضت نسبياً في عام ٢٠٠٨، إذ بلغت (١٥,٣٪) بعد أن كانت (٢٦,٨٪) ثم انخفضت إلى (١١,٩٪) عام ٢٠١٤، إلا أن مستوى البطالة ما زال مرتفعاً نسبة إلى الدول المجاورة للعراق، إذ شكلت نسبة العاطلين عن العمل مما يحملون شهادة أعلى من الإعدادية (٢٩,١٪) ونسبة العاطلين من حملة البكالوريوس (١٣,٩٪) ارتفعت إلى (١٦,١٪) عام ٢٠٠٨، شكلت الإناث (٢٣,٥٪)، والذكور (١٣,١٪)، وهي أعلى من المعدل العام (١٥,٣٪)^(١٥).

ج. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:

تشير بيانات هذا المؤشر إلى أن المعدل بلغ (٤٤) حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من تحسن هذا المؤشر عن الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ إلا أنه ما يزال دون المستوى المطلوب، وفي عام ٢٠١١ بلغ (٣٧) حالة وفاة انخفض إلى (١٧,٤) حالة في عام ٢٠١٤، وربما يعكس ذلك جهوداً أكبر لتحسين مستوى الرعاية الصحية الأولية.

د. متوسط العمر المتوقع عند الولادة:

على وفق تقارير التنمية البشرية حقق هذا المستوى ارتفاعاً طيلة المدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) من (٥٧,٧) خلال عام ٢٠٠٥ إلى (٦٨,٨) سنة خلال عام ٢٠١٤؛ وهذا يعود إلى تحسن المستوى المعاشي والرعاية الصحية خلال تلك المدة.

هـ. نسبة السكان الذين تتوافر لديهم مياه آمنة:

بلغت نسبة الذين يحصلون على مياه شرب آمنة حوالي (٧٩٪) في عام ٢٠٠٨، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالعديد من الدول سواء الدول العربية النفطية وغير النفطية، وفي عام ٢٠١٢ ارتفعت إلى (٩١,١٪)، ويستفيد من هذا المؤشر لمعرفة إمكانية حصول السكان على ماء صالح للشرب.

و. معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي:

يعد هذا المؤشر أحد المؤشرات الخاصة بالتعليم إذ حقق معدل الالتحاق بالتعليم تطوراً ملحوظاً خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٥؛ فقد ارتفع من (٨٦,٦) عام ٢٠٠٤ إلى (٩٥,٠) خلال العام ٢٠١٣-٢٠١٤.

ز. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة:

يؤشر إلى نسبة البالغين الذين لديهم الإلمام بالقراءة والكتابة نسبة من عدد السكان الإجمالي، ففي عام ٢٠٠٤ بلغت النسبة (٧١,٤٪) ارتفعت إلى (٧٧,٥٪) في عام ٢٠٠٧، وانخفضت إلى (٧٥,٨٪) للأشخاص بعمر (١٠ فأكثر) في عام ٢٠١٢، وهي نسبة منخفضة قياساً ببعض الدول العربية، وهو أقل من معدل الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والبالغ (٨١,٩٪)^(١٦).

٣. المؤشرات البيئية:

أ. الأراضي الصالحة للزراعة:

للزراعة دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان وقد شهدت نسبة الاراضي المزروعة فعلاً عن الأراضي الصالحة للزراعة التي شهدت هي الأخرى تذبذباً خلال المدة

(٢٠١٥-٢٠٠٤)، وبلغت أعلى نسبة في عام ٢٠٠٧ (٤٧٪) ثم انخفضت إلى (٣٧،٠٪) عام ٢٠١٢ ثم إلى (٢٨٪) في عام ٢٠١٤، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع ملحوظة الأراضي فضلاً عن ظاهرة التصحر إذ بلغت نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر (٣٩،١٪) في عام ٢٠٠٩.

ب. التنوع البيولوجي: (النسبة المئوية للمناطق المحمية):

المنطقة المحمية هي مساحة من الأرض أو من المياه ذات القيمة التنافسية أو العلمية أو السياحية التي توضع تحت الحماية القانونية لحماية ثروتها البيئية ولاستدامة تنميتها.

إن إجمالي مساحة المناطق القائمة أو المقترحة كمناطق محميات طبيعية في العراق تقدر عدد (٢٨٤٠٢٢) هكتاراً أي حوالي (٢٨٤٠ كم^٢) وهو ما يعادل (٠،٦٥٪) من إجمالي مساحة العراق^(١٧)، ويعد هذا المؤشر أحد المقاييس المهمة لمعرفة مدى التزام الدولة بالموثوث الطبيعي من النباتات وما يعيش عليها من كائنات حية ضمن المحافظة على التنوع البيولوجي في حياة الأنهار والأهوار.

٤. المؤشرات المؤسسية:

أ. عدد خطوط الهاتف النقال لكل ١٠٠ من السكان:

يعكس هذا المؤشر تقدم عملية الاتصال وسهولتها والاستفادة من تقنية الاقتصاد الرقمي، ويعد هذا المؤشر أعم مقياس لدرجة التطور الاتصالات في البلد، وفي العراق شهدت تطوراً ملحوظاً من خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) إذ ارتفع المؤشر من (٢،١٦٪) عام ٢٠٠٤ إلى (٧،٧١٪) لكل ١٠٠ نسمة عام ٢٠١٠، وحسب نتائج مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد لسنة ٢٠١٣، إذ بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول على مستوى العراق (٦٣،٢٪)، نسبة الذكور (٧٠،٤٩٪) والإناث (٥٥،٦٪)، وتظهر محافظة البصرة أعلى المحافظات باستخدام الهاتف النقال وأقل محافظة المثنى بنسبة (٤٣،٧٩٪)^(١٨)، وعلى الرغم من هذا الارتفاع الكبير إلا أنه ما يزال بعيداً نسبياً عن أرقام دول الجوار^(١٩).

ب. نسبة مستخدمي الإنترنت من مجموع السكان:

يعد هذا المؤشر مقياساً لمدى انتشار خدمة الإنترنت وتبادل المعلومات وتطور مجتمع

تكنولوجي للمعلومات والمعرفة كونهما ركنين أساسيين في بناء الاقتصاد المعرفي، وسجل هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً في عدد مستخدمي الإنترنت من (٠,٩٪) عام ٢٠٠٤ إلى (٢,٥٪) في عام ٢٠١٠ في حين بلغت نسبة استخدام الإنترنت على مستوى المحافظات (١٣,٢٪) نسبة الذكور (١٧,٧٪) والإناث (٨,٦٪)، وأعلى نسبة استخدام بين المحافظات هي محافظة السليمانية (١٩,٦٪)، وأقل نسبة استخدام محافظتي القادسية والمثنى (٦,٨٪)^(٢٠)، وهي نسبة متواضعة جداً مقارنة بالدول العربية الأخرى.

وبلغت نسبة استخدام الإنترنت على مستوى المحافظات (١٣,٢٪)، نسبة الذكور (١٧,٧٪) والإناث (٨,٦٪)، وأعلى نسبة استخدام بين المحافظات هي محافظة السليمانية إذ بلغت (١٩,٦٪) وأقل نسبة استخدام محافظتي القادسية والمثنى (٦,٨٪).

ثانياً: تحديات التنمية المستدامة:

بات وضع استراتيجية للتنمية المستدامة ملحة للخروج من مأزق الارتجالية والتخبط من صنع القرار الاقتصادي؛ وهذا يستدعي تحديد أبرز التحديات التي تواجه هذه الاستراتيجية:

١. التحديات الاقتصادية:

أ. السمة الربعية للاقتصاد العراقي:

تشكل سياسة التنوع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق التنمية المستدامة، وتمثل عملية التنوع تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي؛ نتيجة لاعتماده الكبير على النفط، حيث بلغت معدل مساهمة قطاع النفط أكثر من (٥٠,١٪) من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) بينما تشكل الإيرادات النفطية (٩٧٪) من الإيرادات العامة، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات النفطية التي باتت تشكل نسبة تفوق (٩٨٪) من إجمالي الصادرات للمدة نفسها؛ مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، وهذا ما حصل فعلاً في نهاية عام ٢٠١٤.

ب. ارتفاع معدلات البطالة:

إن ضعف القدرة على توليد فرص العمل وتواضع مستويات الإنتاج وكفاءة الإدارة أديا

إلى تفاقم مشكلة البطالة ولاسيما بين الشباب الخريجين، وإن غالبية الأفراد العاطلين هم من الفئة العمرية (١٥-٢٩).

ج. ارتفاع معدلات الفقر:

فاقم الوضع الامني والاقتصادي بعد عام ٢٠١٤ (أو ما يدعى بالأزمة المزدوجة) من معدلات الفقر في العراق، لتعود الى ما كانت عليه قبل ٢٠١٢ وبواقع (٢٢,٥٪)؛ مما يشكل عبئاً حقيقياً على استراتيجية التخفيف من الفقر.

د. العجز المتنامي في الموازنة الاتحادية:

تفاقم العجز في السنوات الأخيرة؛ متأثراً بالهبوط الحاد في أسعار النفط، وتدهور الأوضاع الأمنية بعد منتصف عام ٢٠١٤ وما يترتب عليه من زيادة في الإنفاق العسكري، وغيره من النفقات المرتبطة به لمواجهة داعش الإرهابي؛ إذ شكل هذا الإنفاق أكثر من (٢٠٪) من موازنة عام ٢٠١٦، بحيث إن تجاوز العجز المتحقق نسبة (٢٢٪) من GDP قد يمثل مؤشراً خطيراً ولاسيما أن نسبة الحدود المسموح بها والأمنة لعجز الموازنة هي (٣٪) على وفق اتفاقية ماستريخت.

هـ. ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي:

تُعَدُّ مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي أحد أهم المعايير المستخدمة لقياس مدى تقدم المجتمعات وتطورها ولاسيما في إطار الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة، إذ إن تمكين المرأة، وتعزيز مكانتها، ومشاركتها في الفعاليات كافة أصبح من الأولويات الوطنية التي يجب على الجميع أن يسعى إلى تحقيقها.

وقد حقق معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي (١٨٪) مقابل (٧٤,٩٪) للذكور في عام ٢٠٠٨؛ وهذا يؤشر إلى تدني مساهمتها في عملية التنمية.

و. عبء المديونية العامة:

سجل إجمالي الدين العام ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة تعرض البلد لضغوط وصدمات بفعل الهبوط الكبير لأسعار النفط عالمياً، وارتفاع الانفاق العسكري في مواجهة تنظيم داعش، إذ ارتفع

من قرابة (٣٩٪) العام الماضي إلى (٧٠٪) حالياً، ويتوقع أن يرتفع العام المقبل إلى (٧٤,٥٪) وهو ما يعني تجاوز حجم المديونية للمستويات الآمنة، وتبلغ قيمة ديون العراق (١٢٢,١) مليار دولار في عام ٢٠١٥ مقابل (٨٧) مليار دولار في ٢٠١٤، وتشكل الديون الداخلية للعراق ثلثي إجمالي الدين بنحو (٦٥) مليار دولار، في حين تمثل الديون الخارجية الثلث المتبقي بقيمة (٣٧) مليار دولار^(٢١).

٢. التحديات السياسية:

أ. الواقع السياسي والأمني:

يعد الواقع الأمني من التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة في العراق، إذ إن ما شهده البلد في عام (٢٠١٤) من اضطرابات وصراعات مستمرة من قبل تنظيم داعش الإرهابي أدى إلى عدم الاستقرار الأمني، وتوقف عملية التنمية في البلاد، والتراجع في مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن الاضطراب السياسي لا يقل خطورة عن الاضطراب الأمني من حيث التأثير على وضع الاقتصاد والاستثمار، فقد ترغب بعض الشركات بالعمل في بيئة غير آمنة من خلال توفير الحاجات الأمنية اللازمة، ولكنها غير مستعدة للعمل في بيئة غير مستقرة سياسياً.

ب. الفساد الإداري والمالي:

احتل العراق المراتب الأخيرة في السلم العالمي للفساد ولعدة سنوات متتالية حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية وآخرها في عام ٢٠١٦، على الرغم من كثرة الدوائر الرقابية لهيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتشين العموميين، ودوائر الرقابة الداخلية في الوزارات التي تعمل جميعها على مراقبة الأداء الحكومي في المجال الإداري والمالي، وكما هو معروف فإن الفساد سوف يعيق عملية النمو والتنمية ويؤثر سلباً على مؤشرات التنمية المستدامة.

٣. التحديات البيئية:

ابتداءً يمكن القول: إن البيئة العراقية تعرضت خلال العقود الثلاثة الماضية للعديد من الحروب والصراعات، وسوء الإدارة والاستخدام، وما نجم عنها من مخاطر ساعدت على التلوث البيئي، وما تركه من آثار سلبية عميقة على نواحي الحياة المختلفة، ومن هذه الآثار:

أ. **التصحّر:** تقدر نسبة الأراضي الصحراوية في العراق بـ(٤٢,٥٪) من مساحته الكلية، وإن حوالي (٩٠٪) من مساحة الأراضي تتعرض لأحد عوامل التصحر وبدرجات متفاوتة كالجفاف التربة، والكثبان الرملية، والأملاح، وتدهور الغطاء النباتي الطبيعي، ولعلّ أهم أسباب التصحر هو سوء إدارة الأراضي والممارسات الخاطئة استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية، فضلاً عن الظروف الطبيعية المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة والجفاف، وارتفاع نسبة التبخر، وانخفاض نسبة الأمطار، ونوع الرياح الجافة.

ب. **التلوث البيئي:** يضمّ العراق عدداً من المواقع الملوثة؛ بسبب مجموعة الأنشطة العسكرية والحروب، والأنشطة الصناعية، والأضرار اللاحقة للنزاع والنهب، وإن تقرير وزارة البيئة يشير إلى وجود (١٥٢) موقع شديد التلوث في العراق بمختلف المحافظات^(٢٢)، فضلاً عن النفايات الخطرة التي تمثل تهديداً لصحة البشر والبيئة، وإن العراق من الدول الملوثة بأعداد كبيرة من الألغام المضادة للأشخاص التي تعد من المخاطر البيئية الكبيرة الناجمة من الحروب المتعاقبة على العراق، ومشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي والصناعي الملوثة في المجاري المائية.

ج. **ندرة المياه:** تعدّ ندرة مصادر المياه من أهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والبشرية، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة حالة الجفاف، وقلّة معدلات هطول الأمطار، فضلاً عن اعتماد مصادر المياه على أنهار تنبع من خارج العراق إلى جانب تدني كفاءة استعمالات المياه ولاسيما في قطاع الزراعة^(٢٣).

المبحث الرابع: الاستدامة في إطار التنمية .. رؤية مستقبلية

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العقدین الماضیین اهتمام العالم، فقد وضعت استراتيجيات ورسمت سياسات ونفذت برامج تنموية، وعقدت القمم والمنتديات العالمية، كونها أساس تحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب العالم.

أولاً: استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠: تحديد المسار

من أجل مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها تأتي هذه الخطة كبرنامج عمل لأجل الناس والأرض والازدهار، وهي تهدف أيضاً إلى تعزيز السلام العالمي والشراكة في جوّ من الحرية أفسح، وتبرهن أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) والبالغ عددها (١٧) هدفاً، وغاياتها البالغ عددها (١٦٩) غاية، على اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحها، وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي).

لقد عقدت هذه الاستراتيجية العزم على إنهاء الفقر والجوع وهو أكبر تحد يواجهه العالم وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتصميم على حماية هذا الكوكب من التدهور وإدارة مواردها بصورة مستدامة على أن يتمتع الناس بحياة يظلمها الرخاء تلي طموحاتهم، وقيام مجتمعات يسودها السلام والعدل من خلال تنشيط الشراكة العالمية والتضامن العالمي، هذه هي المجالات الأساسية لهذه الخطة.

ما السبيل؟

إن المجتمع العراقي مجتمع واعٍ، يمتلك الرغبة الهائلة نحو التغيير الهادف إلى تحقيق التطور المطلوب والرغبة الحقيقية في الحياة، والتطلع المستمر نحو حياة أفضل، ويدفعنا هذا الأمر دائماً إلى البحث عن السبل والحلول التي قد تساعد في إيجاد الفرص وخلقها للخروج من الأزمة الحالية بأبعادها كافة، ومن وجهة نظرنا فإن أي حلول تطرح بحاجة إلى جهة مركزية تبني على عاتقها مسؤولية الإشراف، والتنفيذ، والمتابعة. وإن نقطة الانطلاق نحو خطة تنموية تركز على عنصر الاستدامة، هي تحديد الرؤية والأهداف والمحاور الرئيسة الداعية إلى التغيير ومن ثم إصلاح كل منها

على وفق ما يتطلب واقع الحال القائم^(٢٤).

لقد آن الأوان إلى وضع رؤية استراتيجية متكاملة يشارك في إعدادها القطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديميون والخبراء، فضلاً عن ممثلين عن الوزارات ذات العلاقة، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وزيادة فاعليتها من خلال توافر الإرادة السياسية والمصادقية والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي.

ومع ضرورة تنفيذ المجتمع وتوعيته عن طريق الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام كافة؛ ولنجاح أي خطة ينبغي جدية الوسائل والأهداف هناك عدد من المبادئ الأساسية لاستراتيجية مقترحة تشمل بالآتي:

١. الرؤية: أن يكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً متنوعاً ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن، يقوم على الابتكار والمعرفة، وعلى العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام بيئي متزن ومتنوع، ويستثمر طاقاته البشرية وموارده لتحقيق أهدافه المستدامة.

٢. الأهداف: كي تكون خطة الاستراتيجية مقبولة وناجحة ينبغي أن تتسم بالواقعية، ويجب أن تلائم واقع الاقتصاد العراقي، وبناء الإنسان العراقي؛ لذا نجد من المناسب أن تكون أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، أهدافها المستقبلية كنقطة انطلاق نحو مستقبل أفضل وطموح.

٣. المحاور: تركز نقطة الانطلاق إلى خطة تنمية تقوم على عنصر الاستدامة، وهي تحديد المحاور الرئيسة الداعية إلى التغيير، وعملية المعالجة يجب أن نقضي في النهاية إلى التكامل القائم بين المحاور الأساسية لإنجاز تنمية مستدامة في العراق بالمستقبل القريب، وتشتمل هذه الاستراتيجية على (١٠) محاور تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وعلى النحو الآتي:

● البعد الاقتصادي ويضم (٤) محاور:

١. محور التنمية الاقتصادية.

٢. محور الطاقة.

٣. محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي.

٤. الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.

● البعد الاجتماعي ويضم (٤) محاور:

١. محور العدالة الاجتماعية.

٢. محور الصحة.

٣. التعليم والتدريب.

٤. الثقافة.

● البعد البيئي ويضم محورين:

١. البيئة.

٢. التنمية العمرانية.

فهذه المحاور شاملة ومتكاملة وهي بمنزلة خارطة طريق نحو أهداف التنمية المستدامة، وهي بحاجة إلى وسائل جدية وواقعية كي تأخذ طريقها للتنفيذ في ظل الإرادة السياسية والمصادقية والشفافية في صنع القرار والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

ثانياً: محور التنمية الاقتصادية .. رؤية مستقبلية

يعد محور التنمية الاقتصادية من أهم المحاور الأساسية للتنمية المستدامة؛ كونه ينعكس بنحو مباشر على المحاور والأبعاد الأخرى؛ نظراً لارتباطاته الوثيقة والمتعددة.

إن معظم أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ذات بعد اقتصادي كالنمو الاقتصادي (الهدف ٨)، والفقير (الهدف ١)، والجوع (الهدف ٢)، والطاقة (الهدف ٧)، والماء (الهدف ٦)، والحياة تحت الماء (الهدف ١٤)، والحياة على الأرض (الهدف ١٥)، والاستهلاك (الهدف ١٢)، والابتكار والبنية التحتية (الهدف ٩)، بل حتى هديفي الصحة والتعليم هي ذات طابع اقتصادي-اجتماعي مشترك.

سُحِّدَت الأهداف الرئيسة والغايات ضمن هذا المحور، كي تدمج ضمن الخطط والسياسيات الاقتصادية الإنمائية والبرامج التنفيذية مستقبلاً؛ وهذه الأهداف المقترحة بتقديرنا ستلبي متطلبات التنمية المستدامة ضمن هذا المحور:

١. الأهداف الاستراتيجية للمحور:

الهدف الأول: اقتصاد متنوع مستقر من خلال:

- زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.
- تقليل السمة الريعية للاقتصاد العراقي.
- خفض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي.
- تقليل نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي.

الهدف الثاني: تحقيق النمو المستدام من خلال:

- رفع معدل نمو GDP إلى نحو (١٠٪) كنقطة انطلاق.
- رفع معدلات النمو القطاعي.
- زيادة مشاركة المرأة والشباب في سوق العمل.
- التمكين الاقتصادي وخفض معدلات الفقر.

الهدف الثالث: توفير فرص عمل لائقة ومنتجة من خلال:

- خفض معدلات البطالة.
- مضاعفة معدلات الإنتاجية.
- تأهيل العاملين وتدريبهم.
- تنمية المهارات.

الهدف الرابع: زيادة نصيب الفرد من GDP الحقيقي:

- تحسين مستوى معيشة المواطن.
- خفض معدلات النمو السكاني.
- تعظيم القيمة المضافة.

الهدف الخامس: زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة:

- زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة نسبة مساهمة الخدمات في GDP.
- مساهمة الصادرات غير النفطية في معدل النمو.

هذه الأهداف والغايات بحاجة إلى وضع سياسات وخطط وبرامج للتنفيذ تُدمج ضمن خطط التنمية الاقتصادية والخمسية أولاً، والجهة مركزية تتبنى على عاتقها مسؤولية الإشراف، والتنفيذ، والمتابعة ثانياً.

٢. السبل الكفيلة لتحقيق الأهداف (الوسائل):

ينبغي مراجعة الخطط الاقتصادية سابقاً والتفكير جدياً بالتغيير الهادف في رسم السياسات البرامج الاقتصادية، وفيما يأتي عرض أهم الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف المذكورة آنفاً ضمن محور التنمية الاقتصادية، وهي بمنزلة حلول مقترحة، وهي مطروحة للنقد والتحليل والتعديل والإضافة، وعسى أن ترى طريقها في التنفيذ والتطبيق.

● دعم القطاع الزراعي وتنميته كونه أسرع النشاطات لتوفير الواردات، ويساعد في تحقيق الأمن الغذائي بفسح المجال للمستثمرين (الأجنبي والخاص) من خلال استراتيجية تنموية واضحة، على أن مقومات هذا القطاع متوفرة نسبياً.

● الاهتمام بالقطاع الصناعي التحويلي من خلال تشخيص المعوقات والمشكلات التي تواجه هذا القطاع وتقويم الأداء لمنشآته، ومن ثم وضع الآليات المناسبة للنهوض به؛ وهنا ينبغي إشراك

القطاع الخاص على وفق مبدأ الشراكة والخصخصة.

● ضرورة استثمار الغاز الطبيعي واستغلاله أسوة بالدول المنتجة والمصدرة له (إيران، وقطر، والسعودية، ومصر) من قبل الشركات الأجنبية. مع العلم أن الاحتياطي من الغاز الطبيعي يقدر بحوالي (٣٦٩٤) مليار م^٣.

● استكمال متطلبات البنى التحتية لتأمين القاعدة الأساسية لبناء الاقتصاد العراقي.

● إعادة النظر بقانون هيئة الاستثمار والتشريعات والإجراءات المعمول بها حالياً مع تبني سياسة استثمارية واضحة، وعقلانية مشجعة لجميع الأطراف.

● ضرورة منح أولوية للمناطق والمحافظات الفقيرة -وتحديداً المناطق الريفية-، وإشراك المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال تمكين وتنمية قدراتها.

● إعادة النظر في السياسة التجارية، والحد من سياسة الإغراق السلعي التي يتعرض لها البلد ولاسيما من دول الجوار والصين لحماية للمنتج المحلي والمستهلك في آن واحد.

● تفعيل دور أكبر للمصارف التجارية (الحكومية، والأهلية) والمؤسسات المالية، واعتماد التقنيات الحديثة وأجهزة الصراف الآلي والإلكتروني.

● تفعيل قطاع السياحة في العراق ولاسيما السياحة الدينية، ووضع آلية وضوابط لتنظيم دخول الوافدين وإعطاء اهتمام أكثر لمنطقة للأهوار في جنوب العراق بعد ضمها إلى التراث العالمي.

● تمكين القطاع الخاص من القيام بدور فاعل في عملية التنمية من خلال تعزيز بيئة الاستثمار، وتسهيل الإجراءات، وتقديم الدعم المطلوب.

الخاتمة:

إن الاستدامة هي فلسفة ورؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية، ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة التنمية، وتمكين الجيل الحالي، وتحسين حياته، وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة.

وتأتي أهداف التنمية المستدامة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٥ متممة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي اتفقت عليها دول العالم قبل خمسة عشر عاماً، وتعد هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس، والأرض، والازدهار، وخطة طموحة وشاملة عازمة على إنهاء الفقر والجوع، وهي أكبر تحد يواجهه العالم، وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

باتت وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق ضرورة ملحة للخروج من مأزق الارتجالية في صنع القرار الاقتصادي، استراتيجية شاملة وفاعلة في إدارة الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتخليصه من السمة الربعية، وتفعيل دور الشراكة معه، ووضع الخطط والبرامج التي من شأنها تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية؛ من أجل تنويع مصادر الدخل والثروة، في ظل توافر الإرادة السياسية، والمصادقية، والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي، إذ إن أي إصلاح اقتصادي يجب أن يسبقه إصلاح سياسي، وحرب حقيقية على الفساد الإداري والمالي؛ لأنه بوجودهما لن تتمكن من تمرير أي سياسة تنموية مستدامة، ونأمل أن تجد هذه الأفكار الواردة في محتوى الورقة فرصتها في التطبيق.

هوامش البحث:

- (١) د. مطانيوس مخول، ود. عدنان غانم، نظم الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص: ٣٨.
- (٢) د. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٧، ١٩٩٣، ص: ٢٤٥.
- (٣) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد (١٤٢) المجلس الوطني للتعاون الفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩.
- (٤) د. محمد علي الأنباري، الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها دولياً ومحلياً، جامعة بابل - كلية الهندسة.
- (٥) رشيد الحمد، ومحمد سعيد صابريني، البيئة ومشكلاتها سلسلة عالم المعرفة، العدد: ٢٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٧٩، ص: ٥.
- (٦) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، عمان، دار المناهج، ٢٠١٠، ص: ١٦.
- (٧) مجدي عزيز إبراهيم، التربية البيئية في مناهج التعليم، القاهرة، مكتبة الأجلو، ٢٠٠٣، ص: ١٥-١٦.
- (٨) عبد الحكيم محمود، «العلاقة بين البيئة والتنمية»، منظمة المجلس العلمي العربي. www.arsco.org
- (٩) د. أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة «الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي»، جامعة القاهرة www.capsu.com.
- (١٠) رشيد الحمد، ومحمد سعيد، مصدر سابق، ص: ١٢٠.
- (١١) جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع والمأمول، مركز الإنتاج الإعلامي، جدة، ١٤٢٧هـ، ص: ٤٠.
- (١٢) عبد الرحيم محمد الأمين، تنمية الموارد ومتطلبات التنمية المستدامة، مؤسسة الفكر العربي www.arabthoght.org.
- (١٣) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥: التنمية في كل عمل، ص: ٣١.

- (١٤) عدنان فرحان الجوارين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، شبكة الاقتصاديين العراقيين، على الموقع الإلكتروني: www.Iraqieconomists.net.
- (١٥) وزارة التخطيط، مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨، ص: ٣٥.
- (١٦) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١١، ص: ١٦٥.
- (١٧) الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة، ٢٠١٥، ص: ٩٧.
- (١٨) الجهاز المركزي للإحصاء، الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤، بغداد، ٢٠١٥، ص: ٣٨.
- (١٩) عدنان فرحان الجوارين، مصدر سابق.
- (٢٠) الجهاز المركزي للإحصاء، الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤، بغداد، ٢٠١٥، ص: ٣٩.
- (٢١) تقرير صندوق النقد الدولي حول تفاقم عجز ديون العراق، www.alaalem.com/index.ph.
- (٢٢) وزارة البيئة، تقرير حالة البيئة في العراق، بغداد، ٢٠٠٥، ص: ٢٠٠.
- (٢٣) حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، إرث الماضي وضرورات المستقبل، مركز دراسات الكوفة، العدد: ٢١، ص: ٢٥٧.
- (٢٤) حنان عبد الخضر، مصدر سابق، ص: ٢٧٣.